العدد (4092) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (20) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

شرطة السليمانيّة تفرّق المتظاهرين بالغاز المسيل للدموع

العنف والتخريب يشوبان احتجاجات إقليم كردستان في يومها الثاني

■ حكومة الإقليم: التظاهر حقّ دستوري ونحذّر من استغلال الأعداء

تتواصل التظاهرات الشعبية في عدد من مدن إقليم كردستان لليوم الثاني على التوالي، احتجاجا على تردي الاوضاع المعيشية بسبب الازمة المالية.
وشهدت بعض المدن أعمال عنف وإحراق عدد من مقرات الاحزاب الرئيسة في الإقليم.
وتجمع عدد كبير من مواطني الاقليم، أمس، في منطقة (دركي سراي) و (باب السراي) في مركز مدينة السليمانية، وسط انتشار مكثف للقوات الأمنية التي حاولت تفريقهم، وقامت بإطلاق النار في الهواء واستخدام الغاز المسيل للدموع ضدهم.

متظاهرون وسط مدينة السليمانية أمس ... أ.ف.ب

□ بغداد / المدى

كما شهد قضاء كويسنجق التابع لمحافظة أربيل، ومدن كفري وطقطق ورانية، ومدن أخرى تظاهرات مشابهة احتجاجا على تأخر صرف رواتب الموظفين ونقص الخدمات.
وقام متظاهرون في كويسنجق بمهاجمة مبنى القائممقامية وإضرام النار في بعض أجزائه، قبل أن تتمكن فرق الإطفاء من إخماد النيران.

وكانت شرارة التظاهرات اندلعت يوم الإثنين بدعوة من نقابة المعلمين في السليمانية. ورفع المتظاهرون شعارات تطالب بتغيير الحكومة الحالية، وإجراء إصلاحات سياسية ومعيشية.
ومع ازدياد توتر الأوضاع، دعت حكومة إقليم كردستان مؤسساتها المعنية الى التعامل مع التظاهرات على وفق القانون.
وقالت حكومة الاقليم، في بيان تابعته (المدى) أمس، إنها "تعتبر التظاهر حقا شرعيا للمواطنين ودافعت عنه دائما وسوف تستمر في ذلك". واستدرك بالقول "بيد أننا ننظر بقلق الى هذه الممارسات البعيدة عن المدنية والى العنف الذي استخدم اليوم في عدد من مدن وبلدات كردستان وبالأخص التي حدثت ضمن حدود محافظة السليمانية التي استهدفت عددا من الدوائر الحكومية والمقرات الحزبية وأدت الى إصابة عدد من الاشخاص وإلحاق الاضرار بأملاك وأموال المواطنين". وشددت حكومة كردستان على ان "التظاهرات السلمية والمدنية للمطالبة بالحقوق ضمن إطار القانون، ممارسة ديمقراطية مسموح بها تماما، بيد ان استغلال هذه الحقوق والمطالب للمواطنين لممارسة العنف وإلحاق الاضرار بأملاك وأموال المواطنين وإثارة المشاكل وتخريب الامن والاستقرار، وبالأخص في الوقت الذي يمر فيه الإقليم بأوضاع صعبة ويواجه مخاطر التخريب وإفشال وتفكيك كيانه السياسي والدستوري لا يدر بالفائدة على أي أحد، عدا أعداء كردستان، لذا لا يمكن القبول به قطعا".
وتابعت حكومة الإقليم بالقول "على المؤسسات الحكومية ذات العلاقة ان تتعامل بموجب القانون مع الاحداث وأن تقوم بحماية ممتلكات المواطنين وأمنهم واستقرارهم، وألا يسمح باستغلال التظاهرات والتجمعات بأية غاية او نية ومن اية جهة كانت وأن تتم مواجهة المخالفين بالعقوبات القانونية".
بدوره، أعلن برلمان إقليم كردستان دعمه للمطالب العادلة لمواطني الإقليم، فيما دعا المتظاهرين إلى التعبير عن حقوقهم عبر تظاهرات هادئة وحضارية.
وقال برلمان الإقليم، في بيان اطلعت عليه (المدى) أمس، إنه "يؤمن بحق المواطنين في التعبير عن مطالبهم عبر التظاهرات المدنية بعيداً عن العنف". ولفت إلى أنه "يدرك مدى معاناة مواطني كردستان وصعوبة الأوضاع المعيشية للموظفين والبيشمركة والمتقاعدين بسبب الأزمة السياسية والمالية التي يواجهها إقليم كردستان".
وأضاف برلمان الاقليم "ندعم المطالب العادلة لمواطني الإقليم، لكننا ندعو المواطنين إلى التعبير عن حقوقهم عبر تظاهرات هادئة وحضارية والابتعاد عن العنف وحرق المقرات والمؤسسات الرسمية باعتبارها ممتلكات عامة".
واعتبر برلمان إقليم كردستان أن "أساليب العنف تشوه الأهداف الحقيقية لمطالب المواطنين ،كما أنها تخدم أعداء شعبنا الذين يحاولون إحداث الفوضى وإجهاض الكيان السياسي والدستوري لإقليم كردستان".
ولفت البيان إلى أن "برلمان الإقليم وحكومة الإقليم والأطراف السياسية يعملون بشكل مستمر لاتخاذ خطوات جدية لمعالجة المشاكل وتحقيق المطالب العادلة للمواطنين".
بالمقابل، دعت رئاسة الادعاء العام في إقليم كردستان، محكمة تحقيق السليمانية لاعتقال رئيس حركة (الجيل الجديد) شاسوار عبدالواحد والتحقيق معه بتهمة تحريض المواطنين على التظاهرات.
وأصدر الادعاء العام في إقليم كردستان مذكرة موجهة الى محكمة تحقيقات السليمانية دعا فيها "لإجراء التحقيق مع شاسوار عبد الواحد لتحريضه المواطنين على التظاهر والتي أسفرت عن حرق المؤسسات الحكومية وتشويه الأماكن العامة وقطع الطرق".
وأتهم الادعاء العام في إقليم كردستان عبد الواحد بـ"إثارة مشاعر المواطنين وإطلاق شعارات تطالب بإسقاط حكومة الإقليم".
إلى ذلك، قالت حركة التغيير الكردية، في بيان اطلعت عليه (المدى)، "انه بعد جميع المساعي التي بذلت للإصلاح واجراء التغييرات على نظام الحكم في إقليم كردستان من اجل تحسين معيشة المواطنين والمساواة والعدالة الاجتماعية، فقد قابلتها الاحزاب الحاكمة بالرفض وعدم الإصغاء والتقصير والاستمرار في التوسع وشيوع الفساد وخرق جميع الحقوق القومية والوطنية والديمقراطية للشعب الكردي". وفي وقت لاحق من يوم امس، اعلنت مصادر طبية في السليمانية مقتل خمسة متظاهرين واصابة اكثر من سبعين في رانية.
كما اعلنت ادارة قضاء كفري حظر التجوال مساء امس. وحذت حذوها قائممقامية قضاء جمجمال التابعة لمحافظة السليمانية وقررت تعطيل الدوام في دوائرها اليوم الاربعاء.

أكد عدم الحاجة لـ"قوّات شعبيّة مسلّحة" بعد هزيمة داعش

رئيس البرلمان: السعوديّة أسهمت بإعادة العراق إلى حاضنته العربيّة

□ بغداد / المدى

شدد رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس، على ضرورة ان لايحسب الانتصار المتحقق على داعش لطرف دون آخر، مؤكداً ان المعركة مازالت مستمرة في مجال القضاء على الفكر المتطرف.
ونفى رئيس مجلس النواب، خلال مقابلة مع صحيفة سعودية، وجود حاجة لبقاء أي قوات "شعبية مسلحة"، في إشارة الى قوات الحشد الشعبي، عقب إعلان النصر الرسمي على داعش.
وحول الانتخابات المزمع إجراؤها بعد خمسة أشهر، قال رئيس مجلس النواب، في مقابلة أجرتها معه صحيفة (الرياض) السعودية، "توجد صعوبات بإجرائها في مثل هذا التوقيت، بعضها مرتبط بالنازحين وبعضها مرتبط بحملة السلاح وبعضها مرتبط بإجراءات لوجستية مرتبط بمفوضية الانتخابات".
وحول احتمالية عودة الإرهاب الى العراق مجدداً، قال الجبوري إن "كوامن الطائفية موجودة إذا ما أراد البعض تأجيجها سيجد لها أنصاراً، ونحن مقبلون على انتخابات وعملية استقطاب الناس تحت عنوان الميل المذهبي والطائفي أمر مستساغ عند البعض، وبالتالي يجب أن نتحرز من أن نجعل الناس أدوات لأنهم تعبوا من سنوات مضت عليهم بسبب هذه السياسيات، وأعتقد أن الشد الطائفي وتأجيج الصراع والتركيز على المتشددين والإرهاب بصورة عامة سيقوض بناء الدولة بشكل صحيح".
وفي ما يتعلق بعودة النازحين، قال رئيس مجلس النواب "بعضهم عادوا ولكن البعض الآخر يحتاج إلى جهد من الحكومة تقوم به حتى تزيل كل المسببات التي تحول دون عودتهم".
ويستدرك الجبوري قائلا "بلغ عدد النازحين ثلاثة ملايين خلال فترات سابقة، لكن بالوقت الحالي بلغ مليوناً ونصف المليون نسعى لعودتهم وإعادة الإعمار بدعم الدول الصديقة للعراق".
وشدد رئيس مجلس النواب على "ضرورة المحافظة على النصر المتحقق على تنظيم داعش، في ظل ما قدم من تضحيات كبيرة خلفت الشهداء والارامل والايتام"، ويؤكد "يجب أن يقسّم النصر على الجميع وأن لايحسب لأي فئة أو طرف معين".
ورأى الجبوري ان "المعركة مع الإرهاب انتهت في مجالها العسكري ولكنها مستمرة في مجال الفكر المتطرف ،ولا بد أن تساهم فيها كل مؤسسات الدولة التعليمية والتربوية وحتى السياسية الغاية منها تحقيق الاستقرار المنشود".
وفي جوابه على سؤال بشأن رفض قانون الحرس الوطني من قبل البرلمان وسرعة إقرار قانون الحشد الشعبي، قال رئيس مجلس النواب ان "قانون الحرس الوطني حين تم تقديمه في حينه لم يخل من أخطاء تفاوضية، أي لم نصل للصيغة النهائية بهذا الخصوص، وحتى قانون الحشد الشعبي الوقت الحالي لو يطبق سيضيق على من يحمل السلاح خارج إطار الدولة".
وتابع الجبوري "في قناعتنا بعد القضاء على داعش وإعلان النصر ليست هناك مبررات لوجود قوى شعبية تحمل سلاحاً أو أذرع مسلحة تحمل سلاحاً خارج قوات إطار القوات المسلحة العراقية أو أجهزة الأمن الرسمية، لأن الدولة الحقيقية هي من تبني وتحترم الإنسان وليست دولة تدعم استقواءً طرف على آخر".
وعلى صعيد التدخلات الاقليمية والدولية في الشأن العراقي، قال رئيس مجلس النواب "نحن نعتقد أن إيران كان لها الحضور في التدخل الداخلي، ومن جوانب أخرى دولة تركيا كان لها حضور معين، وبالتالي العراقيون يريدون دولة مستقرة آمنة ليس بها شد طائفي أو تجاذب دولي أو يكون العراق ساحة تصفية حسابات وهذا أمر مرفوض من جانبنا، وعليه نشجع بناء العلاقة ولكن على أسس المصالح المتبادلة من خلال التواصل المباشر".
وحول العلاقات بين العراق السعودية، قال الجبوري إن "العراق كان يرتقب لتطور تلك العلاقات.. ونحن نستبشر خيراً خصوصاً باللقاءات والزيارات العديدة التي تمت ومجال التنسيق على البعد الاقتصادي والسياسي". ورأى رئيس مجلس النواب أن "المملكة السعودية في هذا الجانب كان لها دور مشهود في عودة العراق إلى الوجود العربي كصانع قرار، وأن استمرارية هذا الدعم والإسناد والمساهمة في بناء الدولة العراقية، وخاصة بأن المملكة لا تتدخل بالشؤون الداخلية للعراق وهذا أمر مهم بالنسبة لنا".

الجبوري مع السفير السعودي الجديد الأحد

معصوم يتسلّم أوراق السفير السعودي الجديد

□ بغداد / المدى

تسلّم رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، أمس الثلاثاء، أوراق اعتماد السفير السعودي لدى بغداد عبد العزيز بن خالد الشمري.
وكان وزير الخارجية إبراهيم الجعفري قد تسلم، يوم الإثنين، أوراق اعتماد سفير السعودية الجديد في بغداد، خلفاً للسفير السابق ثامر السبهان.
وأكد رئيس الجمهورية، في بيان اطلعت عليه (المدى)، خلال مراسيم تسلم اوراق سفير السعودية الجديد، ان "العراق حريص على تعزيز العلاقات مع المملكة في مختلف المجالات بما يخدم مصالح البلدين والشعبين ويساعد في استقرار وسلام المنطقة"، مشدداً على "أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به سعادة السفير ببغداد وسفير العراق في الرياض في هذا المجال".
واشار معصوم الى "أهمية العمل في الجوانب الاقتصادية والأمنية خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب"، منوها الى "دور العراق مع دول الجوار في حماية المنطقة من الفكر المتطرف والعمل الإرهابي".
بدوره، أبدى السفير السعودي عبد العزيز بن خالد الشمري، بحسب البيان، عن التقدير والاعتزاز بما "قدمه العراق في حربه ضد الإرهاب"، مؤكداً أن "العراقيين قاتلوا بالنيابة عن العالم أجمع ضد الإرهاب، وأن العالم أجمع ممتن لما قدموه".
وأكد الشمري "حرص بلاده على العمل من أجل أن تشهد المرحلة المقبلة تطورا ملحوظا في مختلف المجالات".
وقدم العراق، في آب ٢٠١٦، مذكرة احتجاج الى الرياض، طالب فيها استبدال السفير ثامر السبهان بسفير آخر، على خلفية تصريحات مسيئة للحشد الشعبي واتهامه بالتخطيط لاغتياله.
وشهدت العلاقات العراقية السعودية تحسناً ملحوظاً في الآونة الاخيرة، بعد سلسلة من الزيارات المتبادلة بين الجانبين، أسفرت عن توقيع مذكرات تفاهم مشترك تتوجت بتأسيس المجلس التنسيقي.

قالت إنّها رحّلت 20 قضيّة إلى العام المقبل

المحكمة الاتحاديّة: حسمنا 147 دعوىً خلال 2017

□ بغداد / المدى

أكد رئيس المحكمة الاتحادية العليا مدحت المحمود، أمس الثلاثاء، حسم ١٤٧ دعوى دستورية من أصل ١٦٧ وردت الى المحكمة الدستورية. وأعرب عن رغبته بتشريع قانون جديد للمحكمة رغم عدم وجود إشكالية في مواد القانون النافذ.
وقال رئيس المحكمة الاتحادية، خلال الجلسة الأخيرة لعام ٢٠١٧، إن "تشكيل المحكمة الاتحادية العليا في العراق جاء بناء على مطالبة قضائية وشعبية لتشكيل محكمة دستورية لتأمين رقابة حاكمة على دستورية التشريعات والقرارات التي تصدر عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وفيها ما يمس حقوق المواطن العامة والخاصة".

وأضاف القاضي مدحت المحمود إن "قانون المحكمة رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ صدر عن الحكومة الوطنية المؤقتة برئاسة الدكتور إياد علاوي ونشر في جريدة الوقائع العراقية في السابع عشر من آذار ٢٠٠٥ ومازال نافذا حتى اليوم استنادا إلى أحكام المادة (١٣٠) من الدستور التي تنص على أن: (تبقى التشريعات النافذة معمولا بها ما لم تلغ أو تعدل وفقاً لأحكام هذا الدستور)".
وأشار رئيس المحكمة الاتحادية العليا الى أن "قانونا جديدا لم يصدر لهذه المحكمة برغم رغبتنا في تشريع قانون جديد لها يستوعب التغييرات التي حصلت في البلاد رغم أن لا إشكالية في مواد قانون المحكمة النافذ فهو ما زال يسد متطلبات تأدية المحكمة مهامها".
وأكد المحمود أن "أعضاء المحكمة عُيّنوا من قبل السلطة الوطنية بعد ترشيح مجلس القضاء الأعلى ثلاثة أضعاف العدد المطلوب وهو تسعة من بينهم رئيس المحكمة، إذ رشح المجلس أكثر من ٢٧ قاضياً آنذاك بطريق التصويت السري ووفق ضوابط حاكمة، وبعد دراسة معمّقة من مجلس الرئاسة انتخب منهم تسعة أعضاء وسمي رئيس المحكمة وثمانية قضاة لعضوية المحكمة".
وتابع القاضي المحمود أن "مرسوما جمهوريا صدر بتعيينهم في الثلاثين من آذار ٢٠٠٥ وبعد أن شكلت الحكومة الوطنية الدائمة صادق مجلس الرئاسة الجديد المكوّن من المغفور له جلال طالباني وعادل عبد المهدي وغازي الياور على تعيين رئيس وأعضاء المحكمة وصدر بذلك قرار جمهوري بالعدد (٢) في الأول من حزيران ٢٠٠٥".
وأشار رئيس المحكمة الاتحادية إلى أنه "خلال مسيرتها القصيرة قياساً بالمحاكم الدستورية في الدول العربية والمنطقة أنجزت ما كلفت به من مهام نص القانون والدستور عليها وأعتقد أنها وقفت مواقف قانونية صلبة وجنبت الوطن من بعض المحن التي مرت به".
وأوضح المحمود أن "ما ورد لهذه المحكمة وما دوّر من دعاوى خلال العام الحالي هو (١٦٧) دعوى دستورية، وهو عدد إذا ما قيس بعدد الدعاوى الواردة إلى المحاكم الدستورية يعتبر كبيرا"، مشيرا الى أن "هذه الدعاوى ليست بالسهولة قياسا بالدعاوى التي تنظرها المحاكم الاعتيادية كالبداءة والاستئناف، إذ أن للدعاوى الدستورية خصوصيتها وتتطلب دراسات وبحوثاً حتى يصدر الحكم".
وأكد رئيس المحكمة الاتحادية ان "١٤٧ دعوى حسمت هذا العام ودورت ٢٠ إلى العام القادم لأن التبليغات لم تكتمل فيها ولم يجر تبادل اللوائح على الوجه المطلوب قانونا، ومازال أمامنا ايام من هذه السنة لقبول دعاوى جديدة". واشار إلى أن "المحكمة أشعرت إدارتها بإمكانية قبول الدعاوى لآخر يوم من هذه السنة احتراماً لحق المواطن باللجوء إلى القضاء الدستوري".
ولفت القاضي المحمود أن "أغلب الدعاوى تتعلق بتفسير مواد الدستور وحسم المنازعات التي تحصل بين الإدارات المحلية وبين الإقليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم مع الحكومة الاتحادية"، مشددا على "احترام المحكمة لمبدأ علانية الجلسات ليكون الجميع على علم بما يعرض من وقائع على المحكمة ومراحل الحسم".